Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 3, Issue 5 (2024) • P: 68 - 54
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

What al-Qatrab uniquely mentioned about Yunus bin Habib in the topics of "Waquf" (pause) and "Imāla" (tilting of vowel sounds)

Mr. Saad Mohammed Al-Zahrani

College of Arts and Humanities | King Abdulaziz University | KSA

Received: 24/11/2024

Revised: 11/12/2024

Accepted: 20/12/2024

Published: 30/12/2024

* Corresponding author: s333d111@gmail.com

Citation: Al-Zahrani, S. M. (2024). What al-Qatrab uniquely mentioned about Yunus bin Habib in the topics of "Waquf" (pause) and "Imāla" (tilting of vowel sounds). *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 3*(5), 54 – 68. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R271124

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research aimed to uncover the views of Yunus bin Habib on "waquf" and "imāla" that were uniquely recorded by al-Qatrab in his book *Ma'ani al-Qur'an* and *Tafseer Mushkil I'rab*, and to clarify his position on them, whether agreeing or disagreeing.

The research was divided into two sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion, which includes a list of sources and references. The introduction discussed the research problem, its importance, its questions, and its methodology, followed by the structure of the research. The two sections addressed the following: the first discussed Yunus bin Habib's views on "waquf", and the second addressed his views on "imāla".

The research adopted a descriptive methodology, which involved describing the collected material after gathering it, classifying and analyzing it, presenting scholars' views on it, and then discussing and possibly weighing them.

The research concluded with several results, which were mentioned in the conclusion, the most important of which were:

1.Al-Qatrab's unique mention of Yunus' views on "waquf" and "imāla", some of which were not previously recorded, especially in *Sibawayh's* book, while some had been mentioned but not attributed to Yunus; only al-Qatrab attributed them to him.

2. Al-Qatrab's stance on Yunus' views was fair and moderate, neither biased in favor of nor against them. This is evident from his agreement with some views and disagreement with others.

Keywords: Unique, Yunus, al-Qatrab, Waquf, Imāla.

ما انفرد بذكره قطرب عن يونس بن حبيب في بابي الوقف والإمالة

أ. سعد بن محمد الزهراني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف البحث إلى الكشف عن آراء يونس بن حبيب في الوقف والإمالة، التي انفرد بذكرها قطرب في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، وبيان موقفه منها موافقة ومخالفة.

وقد جاء البحث في مبحثين، تسبقهما مقدمة، وتقفوها خاتمة مذيلة بفهرس المصادر والمراجع، أما المقدمة فتحدثت فيها عن مشكلة البحث، وأهميته، وأسئلته، ومنهجه، ثم هيكل البحث، وأما المبحثان: فتحدثت في الأول عن آراء يونس بن حبيب في باب الوقف، وفي الثاني عن آراء يونس بن حبيب في باب الإمالة.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي القائم على وصف المادة بعد جمعها، وتصنيفها وتحليلها، وبيان آراء العلماء فيها، ومناقشتها ثم الترجيح بينها إن أمكن.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج، ذكرتها في خاتمة البحث، أهمها:

1- انفراد قطرب بذكر آراء ليونس، في بابي الوقف والإمالة، بعضها لم تُنْقَل من قبل، وبالأخص في كتاب سيبويه، وبعضها نُقِلت فيه؛ ولكن لم تُنْسَب إلى يونس؛ وإنما انفرد قطرب بنسبتها إليه.

2- وقف قطرب من آراء يونس موقف المنصف المعتدل، غير المتحيز لها أو ضدها، ودليل ذلك موافقته في بعضها ومخالفته في بعضها الآخر.

الكلمات المفتاحية: انفرد- يونس- قطرب- الوقف- الإمالة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فلآراء الطبقة المتقدمة من النحاة أهمية بالغة؛ لأنها تعد المرجع الأول لدراسة اللغة، وفهم قواعدها ومعرفة أحكامها، فأصحابها ممن شافوا الأعراب، وجابوا الديار، وسجلوا اللغة، ودونوا أساليبها، وحفظوا غريبها.

ولا شك أن يونس بن حبيب أحد أولئك النحاة المتقدمين الذين أرسوا قواعد اللغة، وأحكموها نحوا وصرفا، فهو تلميذ أبي عمرو بن العلاء، وأستاذ سيبويه، وزميل الخليل بن أحمد، فتعد آرؤه مهمة في الدرس النحوي، وأبلغ دليل على ذلك اعتماد سيبويه عليها في كثير من الأحكام التي سطرها في جنبات كتابه، فغدت آرؤه في الكتاب محط اهتمام الباحثين، فكثرت الدراسات حولها.

ثم ظهر كتاب حُقِّق حديثا لتلميذ من تلامذة يونس، سجل فيه من آرائه الكثير، نحوا وصرفا ومعجما، ألا وهو(كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب)، أورد فيه قطرب آراء ليونس لم يذكرها من سبقه، ولا نسبها إليه غيره، بما فهم سيبويه؛ لذلك جاء هذا البحث لدراسة ما انفرد بذكره قطرب من آراء يونس بن حبيب، ولكثرتها خصصت البحث لدراسة آرائه في بابين من أبواب الصرف هما الوقف والإمالة؛ لأهميتها في الدراسات اللغوية والقرآنية، وعليه جاء البحث بعنوان: ما انفرد بذكره قطرب من آراء يونس بن حبيب في بابي الإمالة والوقف.

إذن فمعرفة آراء يونس من كتاب نفيس قديم، لتلميذ ضليع في اللغة تكمن أهمية هذا البحث، إضافة إلى أنه يدرس آراء ليونس لم تدرس من قبل حسب علمي، وأيضا تناوله بابين مهمين.

ولتحقيق ذلك أخذت الدراسة على عاتقها الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما الآراء التي انفرد بها قطرب عن يونس في باب الوقف ؟
2- ما الآراء التي انفرد بها قطرب عن يونس في باب الإمالة ؟
3- ما موقف قطرب من آراء يونس؟

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي، القائم على وصف المادة بعد جمعها من كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب، مبتدئا بالوقف ثم الإمالة، وفق ترتيب الألفية، لشهرته، ثم تحليلها بذكر آراء العلماء حسب الأقدم، ومناقشتها، والترجيح بينها إن أمكن، علما أنني تركت التعريف بيونس وقطرب؛ لشهرتهما، مكتفيا بالإحالة إلى كتب التراجم لمن أراد الرجوع إليها[1].

هذا وقد جاء البحث في مبحثين، تسبقها مقدمة، وتقفوها خاتمة مذيلة بفهرس المصادر والمراجع، أما المقدمة فنحن بصددها، أما المباحث فهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: آراء يونس بن حبيب في باب الوقف.

المبحث الثاني: آراء يونس بن حبيب في باب الإمالة.

المبحث الأول: آراء يونس بن حبيب في باب الوقف:

المقصود بالوقف هنا هو" السكوت على آخر الكلمة اختيارا؛ لجعلها آخر الكلام"[2]، وهو من الأبواب التي نالت اهتمام العلماء وعنايتهم من النحاة[3]، وكذلك أهل القراءات؛ لتعلقه بكتاب الله تعالى[4].

)1 ينظر ترجمة يونس: ابن قتيبة، المعارف، 541. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، 28. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 51. وابن النديم، الفهرست،64. والتنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، 120. والأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 47. والحموي، معجم الأدباء، 6/ ٢٨٥٠. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 4/ 74. اليغموري، نور القبس، 48. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 244/7.واليماني، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، 396. والفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، 323. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 2/ ٣٦٥. والطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 66. والزركلي، الأعلام، 261/8. ونصار، حسين، يونس بن حبيب، 6.

وينظر ترجمة قطرب: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، 39. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 99. وابن النديم، الفهرست، 75. والتنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، 82. والأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 76. والحموي، معجم الأدباء، 6/ ٢٦٤٦. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 3/ 219. اليغموري، نور القبس، 174. وابن خلكان، وفيات الأعيان،312/4. واليماني، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، 338. والفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، 284. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 1/ 242. والطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 89. والزركلي، الأعلام، 95/7.

وقد بسط قطرب القول فيه مبتدئا بأوجهه: الإسكان والإشمام والروم والإتباع والتثقيل، وموضحا أحكامه في المتحرك والساكن من فعل واسم وحرف، وفي الاسم المنصوب المصروف وغير المصروف والمختوم بهاء تأنيث، وفي الفعل عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة والثقيلة وياء المتكلم، وفي فواصل الآي وقوافي الأشعار، وما شاع منه وما شذ، مكثرا في ذلك من الشواهد القرآنية والأشعار، حتى قال في آخره:" فهذا الوقف في كلامهم كله"[5].

والذي يهمنا منها في هذا الصدد آراء يونس بن حبيب التي انفرد بذكرها قطرب نسبة إليه ورواية عنه، وقد جاءت تلك الآراء مفرقة في الباب ورأيت بعد جمعها أن أقسمها إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: الوقف بالإشمام والروم، والقسم الثاني: الوقف على بعض الأسماء المعربة، والقسم الثالث: الوقف على بعض الأسماء المبنية.

القسم الأول: الوقف بالإشمام والروم:

من أوجه الوقف المأثورة عن العرب الإشمام والروم، والغرض منهما بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل[6]، وقد تحدث قطرب عنهما موردا آراء ليونس سأقف عليها بدءا بالإشمام ثم الروم.

1- الإشمام:

عرف قطرب الإشمام بأنه" تلفظ بالحرف، ثم تضم شفتيك عند انقضاء الحرف، ليس إلا، فيكون الأعمى والصحيح في سمع ذلك سواء؛ لأن ضمك شفتيك كتحرك بعض جسدك"[7]، وعرفه سيبويه تعريفا قريبا من هذا، مع تطابق في الجملة الأخيرة تماما[8]، ونقل أبو علي الفارسي في التعليقة هذا التعريف باللفظ دون نسبة إلى قطرب، وإنما أسنده إلى بعض أصحابه[9].

والإشمام خاص بالمرفوع، دون غيره من المجرور والمنصوب[10]؛ لأن في ضم الشفتين تصويرا لمخرج الضمة، وهذا لا يتأتى للكسرة والفتحة؛ لأن الكسرة من مخرج الياء ومخرجها وسط اللسان والفتحة من مخرج الألف ومخرجها من الحلق فهما محجوبتان بالشفتين والأسنان فلا يمكن للمخاطب رؤية مخرجهما[11].

وتخصيص الإشمام بالمرفوع رأي يونس أيضا، نقله عنه قطرب قال:" فأما الإشمام ففي الرفع خاصة... وإنما كان في الرفع خاصة بضم الشفتين، والنصب والجر لا يمكن فيه ذلك...ولم يقل يونس في النصب"[12].

ونلحظ أن قطربا نقل صراحة منع يونس الإشمام في النصب، ولم ينقل عنه المنع في الجر، وهذا لا يعني أنه يجيزه، فقد جاء رأيه مصرحا به في كتاب سيبويه، قال سيبويه:" وأما الإشمام فليس إليه سبيل- يعني النصب والجر-، وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنْ، فأشممت، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم، فأنت

)2 الرضي، شرح الشافية، 271/2. وقيل اختيارا احترازا من الوقف الذي يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترنما. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 798/2.

)3 ينظر: على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، 166/4. وأبو علي الفارسي، التكملة، 204. وابن يعيش، شرح المفصل، 208/5. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٧٩/4. والرضي، شرح الشافية، 271/2. أبو حيان، ارتشاف الضرب، 798/2.

)4 ومن كتب القراءات ينظر على سبيل المثال: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، 266. وابن الجزري، النشر في القراءات العشر،224/1. والبنَّاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، 135.

)5 قطرب، معاني القرآن، من صفحة 1/ 115. ولتوسُّعه في باب الوقف رأى أحد الباحثين فيما يبدو له أنه تصنيف مستقل داخل كتابه معاني القرآن، كما قال: إنه وجد فيه ما لم يجده في كثير من التصانيف الصرفية التي خصصت مبحثا للوقف.ينظر: قطرب، الوقف والاستئناف في معاني القرآن،5.والمقصود بالإتباع والتثقيل: النقل والتضعيف.

)6 ينظر: الرضي، شرح الشافية، 275/2.

)7 قطرب، معاني القرآن، 70/1.

)8 ينظر: سيبويه، الكتاب، 171/4.

)9 ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 4/ 213.

)10 نُقل عن الكوفيين أنهم يجيزون الإشمام في المجرور والمكسور، والصواب الأول. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 209/5. وقيل إن الكوفيين يسمون الإشمام روما والروم إشماما، ونسب هذا أيضا إلى ابن كيسان من البصريين، وعلى هذا فلا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق. ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 268.

)11 ينظر: سيبويه، الكتاب، 171/4. وابن يعيش، شرح المفصل، 209/5 والرضي، شرح الشافية، 276/2.

)12 قطرب، معاني القرآن، 70/1. وبعده في النص المحقق" وزعم يونس في النصب" وهي عبارة أشكلت على المحقق ورأى أنها سبق نظر من الناسخ.

قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء، فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل"[13].

وقال قطرب أيضا:" وهذا الإشمام من النحويين، ولم نسمعه من العرب، إلا أن يونس قال: هذه خمسةُ دَراهم بإشمام"[14].

وفي كلام قطرب هذا إشكالات وتساؤلات عدة، أولها: قوله: (هذا الإشمام من النحويين، ولم نسمعه من العرب)، فهل يقصد أن التكلم بهذه الطريقة في حال الوقف من صنع النحويين؟ وثانيها: هل فعلا أن العرب لم يؤثر عنها التفوُّه به؟ وثالثها: لِمَ قال: (لم نسمعه) وظاهر تعريفه للإشمام أنه عمل يرى ولا يسمع ؟ وبعد طول تأمل وبحث وجدت الشاطبي قد وقف على هذا النص المشكل، وأجاب عن تساؤلاته، بعد أن رد قوله وحكم عليه بالفساد قال:" وقطرب يقول: الإشمام وضع النحويين وليس بمسموع من العرب، وهذا فاسد؛ لأنه وإن لم يُسمَع مأخوذ بالأبصار من أفواه العرب، وقد قال سيبويه بعد كلامه في الإشمام:وهذا قول العرب ويونس والخليل، فعزاه إلى العرب، وهو الثقة فيما ينقل فلا يسمع كلام غيره في ذلك"[15].

وسؤال رابع أيضا يخص استثناء قطرب ليونس حينما قال: (إلا أن يونس قال: هذه خمسةُ دَراهم بإشمام)، فهل عد قطرب يونس من النحويين أم من العرب؟ على أن ما قاله يونس لا يصدق مثالا على ما نحن بصدده؛ لأنه إشمام في وسط الكلمة، وليس في آخرها، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11][16].

ومن آراء يونس التي ذكرها في الإشمام أيضا، جواز الوقف على غير المنون بالضم، قال قطرب:" وزعم يونس أن: هذا عمرُ، بضم أحب إليه من الإسكان"[17]، فقوله: (بضم) يحتمل عندي الوقف عليه بالحركة، ولعلها لغة من يقف على المرفوع والمجرور غير المنون بالحركة حملا على المنصوب فقد حُكي عن رؤبة "أنه قال في كلامه:رأيتُ عُمَرَا وأَحْمَدَا"[18]، كما حملت أزد السراة المرفوع والمجرور المنون على المنصوب فقالو: هذا زيدو، ومررت بزيدي[19]، ولما كان هذا ممنوعا من الصرف ولم يكن التنوين ممكنا وقف عليه بالضم، وكان حقه أن يقف بإسكان، نحو: هذا عمرْ.

وهذا الرأي مما انفرد بذكره قطرب إذ لم أجده عند غيره فيما رجعت إليه من مصادر.

ثانيا: الروم:

الروم هو:" أن تُشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدركه البصير والضرير"[20]، ويكون في الحركات الثلاث: الضم والكسر والفتح، هذا مذهب سيبويه[21]، وقطرب[22]، وجمهور النحويين[23]، ومذهب القُرَّاء منعه في الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها[24].

وقطرب كما مر ممن يجيز الروم في الحركات الثلاث قال:" وأما روم الحركة، فـ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]، و﴿يٰدَاوُۥدُ﴾ [ص: 26]، و﴿يٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [هود: 76]، و﴿مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: 6] ، وياعمرُ ويا خالدُ، و﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: 85]، وكذلك في الجر والنصب، وفي الجر: مررت بزيدٍ وخالدٍ، وفي النصب: رأيتُ الرَّجُلَ، والضَّارِبَ، كأنك تَرُوم الحركة، ألا ترى أنك تقول: رَأَيْتُكَ، وَرَأَيْتُكِ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، فتبين المذكّر من المؤنث، تروم الحركة في الوقف، ولم تحرك، ولكنك أشممت فدللت بالإشمام على أنَّ الأصل الحركة في الاتصال"[25].

وأما يونس فزعم: "أَنَّ الأَشْكَالَ مَقُولٌ، وأَجَازَهُ"[26].

)13 سيبويه، الكتاب، 171/4

)14 قطرب، معاني القرآن، 70/1.

)15 الشاطبي، المقاصد الشافية، 54/8.

)16 ينظر: مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، 337. قرأ القراء السبعة بفتح الميم وتشديد النون وتشمها الضم اتفاقا، وقرأ الأعمش (تأمَنُنا) بالإظهار، أتى بالكلمة على أصلها، وقرأ

أبو جعفر أيضا: (تَأْمَنّا) مدغما غير أنه لم يشمّ النّون الضمّة. ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 302/1.

)17 قطرب، معاني القرآن،71/1.

)18 قطرب، معاني القرآن،77/1.

)19 ينظر: سيبويه، الكتاب، 167/4.

)20 ينظر: الأنباري، أسرار العربية، 282.

)21 ينظر: سيبويه، الكتاب، 171/4.

)22 ينظر: قطرب، معاني القرآن،71/1.

)23 ينظر: الرضي، شرح الشافية، 275/2. وأبو حيان، الارتشاف، 808/2.

)24 ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 269.

)25 قطرب، معاني القرآن،71/1.

)26 المرجع نفسه، 71/1.

والأشكال: جمع، مفرده شَكْل، وغالب الظن أنه يقصد به الحركة تجوزا، كما قال صاحب إبراز المعاني عند شرحه لبيت الشاطبية[27]:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمَ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُوناَ لِيَدْخُلا

وعليه يكون المقصود بالأشكال في زعم يونس الحركات كاملة بأنواعها الثلاث: الضم والفتح والكسر، وقوله: (مقول) أي: متلفظ بها، وذلك حال الوقف.

وبناء عليه يكون رأي يونس في ذلك جواز التلفظ بالحركات الثلاث عند الوقف في غير المنون، وهذا واضح من أمثلته في الرفع والنصب، وأما الجر فلا يبعد أن يكون الوقف عليه بالكسرة أيضا دون تنوين، وفي هذا تأييد لرأيه السابق في الإشمام من أن مقصده بالضم الوقف بالحركة في غير المنون.

وبهذا يكون يونس يجيز الوقف بالحركة الخالصة، وهذا خلاف لما أجمعت العرب والنحاة عليه من أنه لا يوقف على متحرك ألبتة[28]، وهو رأي انفرد بذكره قطرب

وإن كان لي من رأي هنا قبل ختام المسألة فأرى أن الوقف بالحركة كما ذهب يونس أخف من بعض أوجه الوقف كالتضعيف، الذي هو زيادة في الوقف، وذلك بأن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله، فيلزم الإدغام، نحو هذا خالدّ[29]، والحركة أخف من الحرف، وهذا ظاهر؛ لأنها بعض حرف، وزيادة بعض حرف أخف وأهون من زيادة حرف كامل[30].

ثم إن كان الغرض من أوجه الوقف عدا الإسكان هو الدلالة على تحريك الكلمة في الوصل، فلا أدل عليها من حركتها الأصلية. والله أعلم.

القسم الثاني: الوقف على بعض الأسماء المعربة:

ينقسم الاسم المعرب حسب آخره أربعة أقسام: صحيح، نحو: كِتَاب، ومقصور، نحو: فَتَى، ومنقوص، نحو: القَاضِي، وممدود، نحو: صَحَراء[31]، وليونس رأي في الوقف على كلٍّ من الاسم المنقوص والممدود.

1- الوقف على الاسم المنقوص[32]

في الوقف على الاسم المنقوص منونا في حال الرفع والجر مذهبان، ذكرهما قطرب[33]:

المذهب الأول: حذف الياء نحو هذا قاضٍ، ومررت برامٍ، واعتل بأنه لما أُسقطت بالتنوين في حال الوصل؛ لالتقاء الساكنين، أُسقطت حال الوقف؛ ليكون العمل فيهما من وجه واحد، وهذا مذهب يونس أيضا، نقله عنه قطرب، وهو الجيد والأكثر في اللغة، وهو اختيار سيبويه[34]، قال قطرب:" فأما الياء في الاسم فإذا كان منونا حذفت الياء في الوقف؛ لأن التنوين يذهبها في الوصل؛ لسكونها وسكون التنوين، فصيروا العمل من وجه واحد، وذلك قول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ﴾ [يونس: 83]، إذا وقفت، ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ﴾ [الرعد: 10] ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96]، ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: 27]، وهذا قاضٍ ورامٍ، ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىۚ﴾ [فصلت: 44] فيمن قرأ عمٍ[35]، وقال ذلك يونس بن حبيب"[36]، وهذا القياس إن كان على ثلاثة أحرف، فإن حذفت منه العين نحو اسم الفاعل من (أَرَى)، تقول: مُرِي[37]، بإثبات الياء لا غير؛ لأن في حذف الياء إحجاف بالكلمة، إذ يتوالى عليها إعلالان، حذف العين ثم الياء،

)27 ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 271.

)28 ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 10/3.

)29 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 209/5.

)30 ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 139/1.

)31 ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، 77.

)32 الاسم المنقوص هو:" كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، كالقاضي، والداعي". الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، 121.

)33 ينظر: قطرب، معاني القرآن،102/1-103.

)34 ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 183.

)35 هي قراءة ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وابن هرمز، وقرأ الجمهور: عمى بفتح الميم منونا. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 313/9.

)36 قطرب، معاني القرآن،102/1.

)37 أصل مُري مُرئِي، وأصل فعله أَرْأَى، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت فأصبحت: أَرَى، وعند اشتقاق اسم الفاعل منه نقلب حرف المضارعة ميما مضمومة ونكسر ما قبل الآخر فنقول مُرِي.

والميم فيها زائدة، فيلزم بقاؤها على أصل واحد، وهذا رأي يونس أيضا، قال قطرب:" ولم يقل يونس: هذا مُرْ، في قولك: مُرِي؛ لأن الميم زائدة، وكأنه كره الإجحاف بالاسم"[38].

المذهب الثاني: إثبات الياء، وهي لغة بعض العرب، يقول: هذا قاضيْ ومررت براميْ، والحجة في ذلك أنه لما حذف التنوين حال الوقف ترك على الأصل، ولم تحذف الياء، قال قطرب:" وبعضهم يدخلها فيقول: هذا قاضيْ وراميْ، لما لم يكن فيها تنوين في الوقف ترك على الأصل ولم يحذف"[39].

وبالمذهبين وردت القراءة، فعلى المذهب الأول قراءة السبعة، إلا ابن كثير، يقف بياء، نحو: هاديْ في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7][40].

وأما إذا كان الاسم المنقوص منونا تنوين نصب فلا خلاف في ثبات يائه، والوقف على الألف، نحو: رأيتُ قاضيا؛ لأن الياء قد قويت بالحركة، وتثبت أيضا في غير المنون، نحو: هذا القاضيْ؛ لثبوتها وصلا، إلا على لغة بعض تميم، يقفون بغير ياء، فيقول: هذا القاضْ[41].

إذن ليونس رأيان في الوقف على الاسم المنقوص حال تنوينه تنوين رفع أو جر:

الأول: حذف الياء، في مثل: هذا قاضٍ.

الثاني: وجوب إثبات الياء في مُرِي.

ولا خلاف في نسبة رأيه الثاني، فهو منسوب إليه في الكتاب، وإلى الخليل أيضا، قال سيبويه:" وقالا- أي: الخليل ويونس- في مرٍ، إذا وقفا: هذا مُرِي، كرهوا أن يُخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضا، يريد: مُفْعِلٌ من رأيت"[42]؛ لذلك لن أقف عنده.

وإنما الخلاف في رأيه الأول، فالمشهور أنه رأي سيبويه كما مر، ولم ينسبه أحد إلى يونس، إلا قطربا، والمشهور عن يونس أنه صاحب ثاني المذهبين الآنفين، وهو إثبات الياء، نحو: هذا قاضيْ، نسبه إليه الأنباري[43]، وابن الخباز[44]، وركن الدين الأستراباذي[45]، والأزهري[46]، ولم ينسبه قطرب إليه.

وأصل رأيه في الكتاب، حكاه سيبويه عنه وعن أبي الخطاب عن بعض الموثوق بعربيته قال:" وحدثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا راميْ وغازيْ وعميْ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال"[47].

والذي يظهر لي أن ما نقله سيبويه عنه هو الأقرب؛ لسببين:

الأول: أن يونس اطلع على كتاب سيبويه بعد وفاة الأخير، ونظر في كل ما حكاه عنه فأقرّه وصدقه[48].

الثاني: المتتبع لآراء يونس يجدها غالبا خلاف القواعد والأحكام؛ وقد جاء في ترجمته أن له مذاهب وأقيسة تفرد بها[49].

ومع هذا لا أستبعد أن يكون ما نقله عنه قطرب رأي آخر له في المسألة، وقد علمنا أن كلا من يونس وقطرب عاشا زمنا بعد سيبويه.

2- الوقف على الاسم الممدود[50]:

يعامل الاسم الممدود في الوقف معاملة الاسم الصحيح، عدا الوقف عليه بالتضعيف؛ لثقل الهمزة[51]، وقد ذكر قطرب حالين عند الوقف عليه[52]:

)38 قطرب، معاني القرآن،102/1. وينظر أيضا: ابن يعيش، شرح المفصل، 222/5. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،8/4.

)39 قطرب، معاني القرآن،103/1.

)40 ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 360.

)41 ينظر: قطرب، معاني القرآن،103/1-104. وابن يعيش، شرح المفصل، 222/5.

)42 سيبويه، الكتاب، 4/ 184.

)43 ينظر: الأنباري، أسرار العربية، 56.

)44 ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع،82.

)45 ينظر: ركن الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 548/1.

)46 ينظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، 2/ 620.

)47 سيبويه، الكتاب، 4/ 183.

)48 ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 52.

)49 ينظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ٢٨٥١/6. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 76/4.

)50 الاسم الممدود هو" كل اسم معرب آخره همزة وقعت بعد ألف زائدة، نحو: حمراء وصحراء". ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو،120.

1. الوقف عليه منصوبا منونا، فالأصل أن يوقف بألف كما يوقف على الاسم الصحيح، نحو: رأيتُ زيدا، إلا أنه سمع الوقف عليه بغير ألف، نحو: سَمعتُ دعاءْ ونِدَاءْ، على لغة من يحذف التنوين مطلقا[53]: نحو: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، وسمع قطرب من بعض العرب الفصحاء من بني حنظلة ينشد أبياتا منها[54]:

لَمَّا رأت فِي ظَهْرِي انْحِنَاءْ وَالمَشْيَ بَعْدَ قَعَصٍ إِحْنَاءْ

فلم يقل انحناءً، فوقف بغير ألف[55]، وحذف الألف من الاسم الممدود عند قطرب أحسن من حذفها من الاسم الصحيح، نحو: زيد وعمرو؛ للثقل الحاصل من اجتماع ألفين بينهما همزة[56].

2. إذا كان غير منون، فزعم يونس أنه يوقف عليه بغير مد، نقل عنه ذلك قطرب، قال:" وزعم يونس أنه يجيز في: حمراء وصفراء والسماء أن يقول: هذه حَمْرَا يقف بغير مد مثل: قَفَا وعَصَا"[57]، فنلحظ أن يونس يقف على الممدود بألف من غير همز، فيصير على صورة الاسم المقصور، وهي لغة محكية عن العرب، يتركون الهمزة إذا كانت بين ألفين، فإذا لم تكن كذلك حُذفت[58].

وعلة جواز ذلك أنه لما وُقف عليها سُكِّنت، ثم قُلبت ألفا، فاجتمع ألفان، فحُذف أحدهما، وعليها قراءة حمزة، وهشام[59]، وحذفها إذا كانت للتأنيث خاصة قراءة جميع الناس كما قال ابن خالويه، نحو قوله تعالى: ﴿بَيْضَآءَ لَذَّة ٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [الصافات: 46]، تقف (بيضا) و ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ﴾ [البقرة: 69]، تقف صفرا[60].

إذن من آراء يونس في باب الوقف جواز حذف الهمز من الاسم الممدود حال الوقف، وذلك خاص في الاسم غير المنون وهو رأي انفرد بذكره قطرب.

القسم الثالث: الوقف على بعض الأسماء المبنية:

وفيه مسألتنان:

1. الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة:

تحذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرت بحرف جر، نحو: عَمَّ تسأل؟ أو كانت مضافا إليه نحو: مَجِيءُ مَ جِئْت؟ وذلك تفريقا بينها وبين ما الخبرية، نحو: سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتَ عَنْه.

وعند الوقف عليها مجرورة بحرف فالأجود أن تلحقها هاء السكت؛ حفاظا على الحركة الدالة على المحذوف، فتقول: عَمَّه؟، كما قالو: أُغْزُه، وبعض العرب يسكن فيقول فِيمْ[61]، وبعضهم لا يحذف الألف فيقف عليها، وخصه يونس بالشعر[62] ومنه قول الشاعر[63]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

أما إن كانت مجرورة بالمضاف نحو: مَجِيءُ مَه؟ فتلزمها الهاء؛ لأنها وما قبلها اسمان منفصلان، فكرهوا عند حذف ألفها أن تصير على حرف واحد، فألزموها الهاء، بعكس حرف الجر الذي يتنزَّل معها منزل الكلمة الواحدة[64].

وأنشد قطرب حذف ألفها غير مجرورة في الشعر وهو شاذ، نحو: قول الراجز[65]:

)51 ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، 277.

)52 ينظر: قطرب، معاني القرآن،1/ 76-81.

)53 هي لغة ربيعة الفرس، ينظر: أبو حيان، الارتشاف،2، 799.

)54 البيت بلا نسبة في أمالي الزجاجي، ينظر: الزجاجي، أمالي الزجاجي، 186.ورواه عنه ابن جني في سر الصناعة، ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 142/2.

)55 ينظر: قطرب، معاني القرآن،1/ 80.

)56 المرجع نفسه، 81/1.

)57 المرجع نفسه، 81/1.

)58 ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 406/1.

)59 ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 11.

)60 ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 135/2.

)61 ينظر: سيبويه، الكتاب، 164/4. وقطرب، معاني القرآن، 402/2. وابن يعيش، شرح المفصل،240/5.

)62 ينظر: قطرب، معاني القرآن، 403/2.

)63 البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ينظر: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، 90.

)64 ينظر المسألة: سيبويه، الكتاب، 164/4-165. وابن يعيش، شرح المفصل،240/5-241. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،16/4 وما بعدها. والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، 2/ 634.

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَه
مِنْ هُـنَا وَمِـنْ هُنَه
إنْ لَمْ أُرَوِّهَـا فَمَـه

أما يونس فنقل عنه قطرب إثبات ألفها وحذفها، غير مجرورة وصلا، والوقف عليها بهاء السكت، قال قطرب:" وقال يونس: نحو: ما أنت، ثم قال: نحو: مَه، فحذف في الوقف، وقال أيضا: فَمَ يا فتى"[66].

إذن يجيز يونس حذف ألف ما الاستفهامية غير المجرورة ويقف عليها بهاء السكت وذلك خلاف الأصل، وهو رأي انفرد بذكره قطرب.

3- الوقف على ياء المتكلم في الفعل:

ذكر قطرب أربعة أوجه في الوقف على ياء المتكلم حال اتصالها بالفعل[67]:

الوجه الأول:حذفها، وإسكان نون الوقاية قبلها، وهي لغة بعض طيئ، يقول: ضَرَبَنْ زيدٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيَ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: 15] بسكون (أكرمنْ)، و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: 16] بالسكون (أهانْ)[68]، وإذا وصل حذفها أيضا مع إسكان النون كالوقف، قال قطرب:" وبعض طيئ يقول: ضَرَبَنْ زيدٌ، وقَتَلَنْ عمرٌو، فيقف بغير ياء ويصلها بحذفها أيضا، ويدع النون ساكنة، مثل قوله:(فَيَقُولُ رَبِّيَ أَكْرَمَنْ) و(أَهَنَنْ) وذلك شاذ"[69]، وتأكيدا على صحة ما ذهب إليه نقل عن يونس ما حكاه له من أنه سمع من أعرب الناس من بني سليم حذف الياء، قال:" وقد حكاها يونس لنا عن أعرب الناس، وزعم من بني سليم، أنه قال: قد أَكْرَمَنْ وأَهَنَنْ، فيقف بغير ياء في الوقف"[70]، ويُفهم من قوله في الوقف، أنهم يثبتونها في الوصل، وعليه لا تكون هذه كلغة طيئ، من حيث أنهم يحذفونها وصلا ووقفا مع سكون النون؛ لذلك لا يحكم عليها بالشذوذ.

الوجه الثاني: حذف الياء مع روم الكسرة، في قوله تعالى: (أَكْرَمَنْ) و(أَهَنَنْ) وهي قراءة الحسن، وأهل المدينة.

الوجه الثالث: إثبات الياء وصلا، وحذفها وقفا، وهي قراءة نسبها قطرب إلى عبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، وأرى أنها أيضا لغة بني سليم التي حكاها يونس، يؤيدها قراءة نافع[71]، وهو قارئ أهل المدينة، وديار بني سليم قريبة منها.

الوجه الرابع: إثبات الياء وصلا ووقفا، نحو: أَكْرَمَنِيْ وأَهَانَنِيْ، وهذا الذي استحسنه قطرب[72]، وهو الأقيس والأكثر؛ لأنها ياء لا تلحقها تنوين، كياء القاضي[73] وبها قرأ ابن كثير[74].

ومن شواهدحذفها شعرا ما أنشده قطرب للأعشى:[75]:

ومِنْ شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إذا ما انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ

أي أنكرني فحذف الياء في الوقف، وأسكن النون.

وحذفها في الفعل أحسن من حذفها في الاسم؛ لأجل نون الوقاية التي قبلها، فهي دالة عليها، فلا لبس فيها عندئذ، أما الاسم نحو:هذا غلامْ، وأنت تريد غلامِي، فلا يعلم هل يراد به الإضافة إلى الياء أم الإفراد؛ لذلك منعه بعضهم؛ لأجل اللبس[76]، وقد أجازه سيبويه؛ لأن الوصل يُبيّنه[77].

)65 الأبيات لا يعرف قائلها، ورواها ابن جني عن قطرب في سر الصناعة، ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 176/1.

)66 قطرب، معاني القرآن، 101/1.

)67 المرجع نفسه، 1/ 106-107.

)68 قرأ ابن كثير: أَكْرَمَنِيْ وأَهَانَنِيْ بالياء فيهما، ونافع: بالياء وصلا وحذفها وقفا، وخير في الوجهين أبو عمرو، وحذفها باقي السبعة فيهما وصلا ووقفا، ومن حذفها وقفا سكن النون فيه. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 474/10.

)69 قطرب، معاني القرآن، 1/ 106.

)70 المرجع نفسه، 1/ 106.

)71 ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 474/10.

)72 ينظر: قطرب، معاني القرآن، 1/ 107.

)73 ينظر: سيبويه، الكتاب، 185/4.

)74 ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 474/10.

)75 البيت له في ديوانه، ينظر: الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، 19.

)76 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،5، 238.

)77 ينظر: سيبويه، الكتاب، 186/4-187. وينظر أيضا: الرضي، شرح الشافية، 301/2.

وبعد، فإن استدلال قطرب على حذف ياء المتكلم عند اتصالها بالفعل بحكاية يونس عن أعرب الناس من بني سليم مما انفرد بنقله، إذ لم أجده عند غيره، ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه نجده استدل بقراءة أبي عمرو قوله تعالى: أَكْرَمَنْ وأَهَانَنْ بحذف الياء[78]، ولم يحك عن يونس شيئا.

وختاما، هذه مجمل النقول عن يونس آراء وحكايات في باب الوقف التي نقلها عنه قطرب، علما أن هناك آراء له في كتاب سيبويه لم يشر إليها قطرب، كالوقف على المنقوص حال النداء[79]، نحو: يا قاضْ، والعكس صحيح، هناك آراء ليونس لم يذكرها سيبويه، كما يوجد آراء وردت عند الاثنين، اتفقا في بعضها، واختلفا في أخرى، كما هو الحال في مسألتي: مُرِي، والوقف على المنقوص بثبوت الياء كهذا قاضيْ. والله أعلم وأحكم.

المبحث الثاني: آراء يونس بن حبيب في باب الإمالة:

اهتم قطرب في كتابه معاني القرآن بالإمالة، وخصص لها مبحثا بدأه بقوله:" فإنا نخبر عن الإمالة في القرآن"[80]، ذكر فيه بعض أسباب الإمالة، وما وقع منها في القرآن، وما أميل على غير قياس، وما جاء ممالا من غير المتمكن، موردا في بعض المواضع آراء ليونس، إما تأكيدا لصحة قاعدة، أو خروجا عنها، أو مجوزا للإمالة في بعض الكلمات أو منعها، وسنقف في قادم الصفحات على هذه المسائل إن شاء الله، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: ما أميل لقياس.

القسم الثاني: ما أميل على غير قياس.

القسم الأول: ما أميل لقياس:

وفيه مسألتنان:

المسألة الأولى: إمالة الألف إذا كانت عينا لفعل ثلاثي يؤول إلى (فِلْتُ):

من أسباب الإمالة[81] أن تكون الألف عينا لفعل ثلاثي يؤول إلى وزن (فِلْتُ) عند إسناده إلى تاء الفاعل، أي: تكسر فاؤه، وتحذف عينه، سواء كانت الألف أصلها ياء أو واو، فإمالتها جائزة، فمن اليائي نحو: طَابَ: يَطِيبُ، بألف ممالة؛ لأنه يصبح بعد إسناد التاء إليه: طِبْتُ، بكسر الفاء، ومثله: خَابَ: يَخِيبُ، خِبْتُ، وهذا السبب أجازه يونس أيضا بنقل قطرب عنه، قال:" وإذا كانت الألف عين الفعل فبعض تميم وأهل الحجاز يميلون طِابِ وخِابِ، وهذا الجنس كله، مثل: بَاعَ وسَالَ؛ لأنه من الياء، من طَابَ يَطِيبُ وخَابَ يَخِيبُ، وأجازه يونس أيضا"[82].

ولو دققنا النظر فيما قاله قطرب نجد الآتي:

أولا: قسَّم الأفعال إلى قسمين:

1- أفعال فاؤها من الحروف المستعلية، نحو: الطاء، في طَاب، والخاء، في خَابَ، وقد وقعت مفتوحة قبل الألف، وهو موقع يمنع الإمالة، ومع ذلك أميلت؛ لأن أصل الألف فيهما ياء، والياء سبب قوي للإمالة، مع تصرف الفعل[83]، فمنع المانع، إضافة إلى كسرة فائه عند اتصاله بتاء الفاعل كما ذكرنا.

2- أفعال فاؤها ليست من الحروف المستعلية، نحو: بَاعَ وسَالَ، إلا أنها تمال؛ لتوفر شروطها.

فكأن قطربا مثل بهذين القسمين؛ ليبين أنه لا فرق في إمالة فعل وقع فيه مانعها وبين فعل لا مانع فيه متى توفرت أسبابها، وفي إيراد رأي يونس بعد ذلك بالجواز من باب تأكيد الحكم الذي سبق تقريره.

ثانيا: نلحظ أن قطربا نص على أن الإمالة في هذا الموضع خاصة بلهجة بعض تميم وأهل الحجاز، وهذا نص يفهم منه أن عامة تميم لا يميلون، وهذا خلاف الشائع، كما يفهم منه أيضا أن عامة أهل الحجاز يميلون، وهذا خلاف كلام سيبويه، فلو رجعنا إلى الكتاب ووقفنا على هذه المسألة نجده قد نسبها إلى بعض أهل الحجاز وليس إلى عامتهم، بل نص على أن عامتهم لا يميلون، قال:" ومما

---

78) ينظر: سيبويه، الكتاب، 186/4. اختُلِف عن أبي عمرو، فذهب الجمهور عنه إلى التخيير بين الإثبات والحذف، والتخيير أكثر والحذف أشهر. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،191/2.

79) ينظر: سيبويه، الكتاب، 184/4.

80) قطرب، معاني القرآن، 374/2.

81) لمعرفة بقية الأسباب ينظر: ابن السراج، الأصول، 160/3. وأبو علي الفارسي، التكملة، 537. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٥١٨/2.

82) قطرب، معاني القرآن، 374/2.

83) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 198/5.

يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين، إذا كان أول فِعلتُ مكسورا، نحوا نحو الكسر كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون"[84].

ومما ينبه عليه هنا أن جميع ما ذكره قطرب من أفعال أصلُها يائي، وهذا مما تحسن فيه الإمالة؛ لاجتماع سببين: الكسرة في أوله والياء التي هي أصله، وظاهر كلام سيبويه أن بعض أهل الحجاز يوافقون عامة تميم في إمالة مثل هذا، بخلاف ما إذا كان أصل ألفه الواو، فقد ورد عن بعض أهل الحجاز لا يميلون، وأنهم يفرقون بين ذوات الياء وذوات الواو[85].

ثم يستكمل قطرب الحديث عن إمالة ما أصل ألفه الواو، فيشترط فيه ما اشترط في اليائي أيضا من أن تكسر فاؤه، نحو: خَافَ، فأصله: خَوِفَ، ومع ذلك أُميل؛ لأنه يؤول إلى: خِفْتُ، وأما ما كان أصله الواو ولم تكسر فاؤه فلا يمال، نحو: قَالَ، قُلْتُ، وجَارَ، جُرْتُ، قال قطرب:" وأمال بعضهم: مَاتَ وخَافَ، وإن كانت من الواو؛ للكسرة في أوله، وفي قولهم: مِتُّ وخِفْتُ، فأمالوا الألف في الكسرة ،كما أمالوها للياء؛ وليقربوها من الياء، ولا يقولون: قِالَ، وجِارَ وبِارَ؛ لأنه من الواو، ومن الجور، والقول، وأولها مضموم، من قُلْتُ وجُرْتُ"[86].

ولم يذكر قطرب في: مَاتَ خاصة إلا الإمالة، وهو من الأفعال التي يجوز فيه الفتح أيضا؛ لأنه قد ورد فيه لغتان: يَمَات، ويَمُوت، وعند إسناده إلى تاء الفاعل يؤول إلى: مِتُّ ومُتُّ[87]، وتأكيدا على إمالته استشهد قطرب ببيت أنشده إياه يونس لذي الرُّمَة، وهو من شعراء تميم[88]:

إِذَا مِاتَ فَوقَ الرَّحلِ أحْيَيْتِ نَفْسَه بذِكْرِكِ والعِيسُ المَرَاسِيلُ جُنَّحُ

أنشد مِات ممالا[89].

وترك الإمالة في كل ما سبق أحسن عند قطرب؛ لأن الأصل ترك الألف على حالها[90].

وبعد، فهذا النقل من قطرب لرأي يونس أنه يجيز إمالة هذه النوع من الأفعال، وإنشاده بيت ذي الرُّمَة، مما انفرد بذكره، وقد رأينا أن سيبويه أشار إلى هذه المسألة، إلا أنه لم يورد رأيا ليونس ولا رواية، كما لم أظفر بنص يحيل إلى يونس في أمر الإمالة عند من جاء بعد قطرب، إلا ما وجدته عند المؤدب في دقائق التصريف[91]، إذ نقل آراء ليونس، وقد تبين لي بعدها أنها الآراء نفسها الواردة في كتاب معاني القرآن لقطرب نقلها منه ، بل إنه نقل مبحث الإمالة عنه برمته دون أن ينسبه إليه.

المسألة الثانية: إمالة الألف إذا كانت آخر فعل ثلاثي:

إذا كانت الألف آخر كلمة فلا تخلو من أن تكون ثالثة أو أكثر، ومن أن تكون في اسم أو في فعل، ومن أن يكون أصلها الياء أو الواو، والذي يهمنا منها هنا إذا كانت في آخر فعل ثلاثي.

ذهب قطرب إلى أن الألف إذا كانت آخر فعل ثلاثي استوت فيه الإمالة واطردت في اليائي منه والواوي، من ذلك قوله تعالى:﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: 2]، من: تَلَوْتُ، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: 5]، من: بَنَيْتُ، وقوله تعالى:﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: 6]، من: طَحَوْتُ، بإمالة تَلَاها، وبَنَاها، وطَحَاها[92].

وهذا رأي يونس أيضا فيما نقل عنه قطرب قال:" وأخبرنا يونس: بقَضِى وغَزِى مماليْن، فسوى بين الياء والواو"[93]، فيونس يسوي في الإمالة بين اليائي، نحو: (قَضَى)، من: قَضَيْتُ، وبين الواوي، نحو: (غَزَا)، من: غَزَوْتُ.

وهو رأي سيبويه كذلك، فقد نص على أن الإمالة في الفعل لا تنكسر[94]، وتبعهما أبو علي الفارسي[95]، والجرجاني[96]، وابن الأثير[97]، والرضي[98].

)84 سيبويه، الكتاب، 4/ 120.

)85 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 194/5. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 531.

)86 قطرب، معاني القرآن، 374/2.

)87 ينظر: سيبويه، الكتاب، 121/4. والمبرد، المقتضب، 43/3،وابن يعيش، شرح المفصل، 194/5.

)88 البيت له في ديوانه، ينظر: ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي، 1215/2.

)89 ينظر: قطرب، معاني القرآن، 375/2.

)90 المرجع نفسه، 375/2.

)91 ينظر: المؤدب، دقائق التصريف، 512.

)92 ينظر: قطرب، معاني القرآن، 376/2. وقد أمالها كلها الكسائي، ينظر: البنَّاء، إتحاف فضلاء البشر، 586.

)93 قطرب، معاني القرآن، 377/2.

)94 ينظر: سيبويه، الكتاب، 119/4.

)95 ينظر: أبو علي الفارسي، التكملة، 538.

والعلة في اطرادها في الفعل أن الواو لا تثبت فيه على حال إذ تنتقل إلى ياء في بعض تصاريفه، نحو: غُزِيَ، لما لم يُسَمَّ فاعله، وأَغْزَيْتُ، ويَغْزِيَان[99].

ومع أن قطربا ذكر استواء حكم الإمالة في الفعل اليائي والواوي إلا أنه اختار الأصل فيها، وهو عدم الإمالة، كأبي عمرو، وذلك حينما عقب برأيه فقال:" وكان أبو عمرو يختار قَضَى، ورَمَى، بغير إمالة، وهي التي نختار[100]".

ومن النحاة من فرق بين ما أصله الياء والواو في الأفعال، فالمبرد مثلا قبح إمالة ذوات الواو من الأفعال، قال:" فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإن الإمالة فيه قبيحة، نحو: دَعَا، وغَزَا، وعَدَا"[101]، وتبعه ابن يعيش[102].

وبناء على ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أنه لا خلاف في جواز إمالة الألف في الفعل اليائي، وإنما الخلاف فيما كان أصل ألفه الواو فأجازه فريق باطراد وقبحه آخرون.

وقد تبين أن يونس ممن يميلها باطراد وهو رأي انفرد بذكره عنه قطرب.

القسم الثاني: ما أميل على غير قياس:

قد تمال أسماء متصرفة ليس فيها ما يجوِّز إمالتها، كالكسرة أو الياء أو غيرهما من أسباب الإمالة المعروفة، وإنما تمال؛ لكثرة الاستعمال[103].

وقد ذكر قطرب من ذلك اسمين من الثلاثي المعتل العين بالألف وأصلهما الواو، الأول: كلمة (حَالٌ)، قال قطرب:" وقد سمعناهم يقولون: كيف حِالتُك؟ بكسر إمالة، يريدون: الحال، وهي من الواو، وهذا شاذ"[104]، والثاني: كلمة (مَالٌ)، وهي التي حكاها قطرب عن يونس، ووردت في كتاب سيبويه أيضا[105]، قال قطرب:" وقد قال يونس: هذا مِالٌ، فأمال، وهو قبيح شاذ"[106]، ووجه الشذوذ أن (حَالا ومَالا) اسمان ثلاثيان أصلهما: حَوَل، ومَوَل، فهما من ذوات الواو، وإنما تجوز الإمالة فيما كان من ذوات الياء، نحو:(نَابٌ وعَابٌ)، ثم لم يكونا مجرورين فيمالان؛ لأجل الكسرة بعدهما، وإنما أميلا في حال الرفع؛ لأن نحو:(حَالٌ ومَالٌ) إذا جُرَّ شبهت ألفه بألف فاعِل؛ لأن ما بعده لا يكون إلا مكسورا، أما إذا رُفع أو نُصب ذهبت الكسرة، فانتفى الشبه، فلا يمال[107]؛ لذلك حُكم على قول يونس بالقبح والشذوذ؛ لغياب سببي الإمالة الياء والكسرة، وأكثر العرب لا يميلون في الرفع والنصب، قاله سيبويه[108].

وما شذذه قطرب حكاه سيبويه عمن يوثق بعربيته، قال:" وقال ناس يوثق بعربيتهم: هذا بِابٌ، وهذا مِالٌ"[109]، وقد شبهه سيبويه بإمالة ألف غَزَا فكلاهما منقلب عن واو، وكما يجوز إمالة ما لامه واو كما مر، نحو: غَزَا؛ لأنه يؤول إلى ياء، فكذلك يجوز إمالة ما عينه واو في الاسم، فتجري العين مجرى اللام، قال سيبويه:" وشبهوها في بَابٍ ومَالٍ بالألف التي تكون بدلا من واو غَزَوْتُ، فتبعت الواو الياء في العين، كما تبعتها في اللام؛ لأن الياء قد تغلب على الواو هنا"[110].

وقد أُعتُرِض على سيبويه في تشبيهه ألف (مَال) بألف (غَزَا)، وأنه تشبيه ليس بالقوي في القياس؛ لأن الأول اسم، والآخر فعل، والفعل يعتريه تغيير أكثر مما يعتري الأسماء، إضافة إلى أن الإمالة مطردة في الفعل الثلاثي المعتل الآخر، ولا تطرد في الاسم المعتل الآخر، فإذا لم تكن مطردة فيه وهي لام فعدم اطرادها وهي عين أجدر؛ لأن الإمالة على اللام أغلب منها في العين[111].

)96 ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، 1148.

)97 ينظر: ابن الأثير، البديع:338/2.

)98 ينظر: الرضي، شرح الشافية، 12/3.

)99 ينظر: سيبويه، الكتاب، 120/4. وقطرب، معاني القرآن، 376/2-377.

)100 قطرب، معاني القرآن، 377/2.

)101 المبرد، المقتضب، 44/3.

)102 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 193/5.

)103 المرجع نفسه، 201/5.

)104 قطرب، معاني القرآن، 374/2.

)105 ينظر: سيبويه، الكتاب، 128/4.

)106 قطرب، معاني القرآن، 375/2.

)107 ينظر:أبو علي الفارسي، التعليقة،180/4.

)108 ينظر: سيبويه، الكتاب، 128/4.

)109 المرجع نفسه، 128/4.

)110 المرجع نفسه، 128/4.

)111 ينظر: أبو علي الفارسي ، التعليقة، 4/ 181.

ويمكن دفْع ذلك بأن سيبويه لا يفرق في إمالة ما آخره ألف في اسم أو فعل[112]؛ لذلك اعتل هنا بتشبيهها بالفعل.

بقيت وقفة على حكايتي قطرب وسيبويه: (هذا مِالٌ) إذ نجدها متوافقة عندهما، غير أن قطربا نسبها إلى يونس، وسيبويه نسبها إلى ناس يوثق بعربيتهم، فيونس ناقل عن العرب، وسيبويه ينقل عن العرب، فربما ما نقله سيبويه منقول عن يونس، وقد يكون يونس أحد المعنيين بقول سيبويه: ناس يوثق بعربيتهم، وفي هذا تأييد لمن ذهب إلى إطلاق صفة الثقة في كتاب سيبويه على يونس[113].

وبما أن قطربا صرح باسم يونس فنستطيع أن نقول إن هذا الرأي مما انفرد بنسبته إليه في هذه المسألة، والله أعلم.

ومما أُميل على غير قياس أيضا بعض الأسماء المبنية، والأصل ألا تمال؛ لعدم اشتقاقها وتصرفها، ولأن ألفاتها أصول غير منقلبة عن ياء، ولا ترجع إلى الياء، ولا قبلها كسرة، وقد أُميلت على وجهين: إمالة مطردة؛ لكثرة الاستعمال، وإمالة غير مطردة؛ لمشابهتها المتصرف في استغنائها عن الجملة وقيامها بنفسها[114].

وعلى الوجه الثاني جاء رأيان ليونس:

الأول: إمالة (أنَّى)، حكاه قطرب، قال:" وقال يونس: أَنَّى، وأنِّى، بإمالة وغير إمالة"[115].

و(أنَّى): اسم استفهام، كأَيْنَ وكَيْفَ، قال تعالى: ﴿قَالَ يٰمَرْيَمُ أَنّٰى لَكِ هٰذَا﴾ [آل عمران: 37]، أي: من أين لك هذا[116]، فأميل[117]؛ لأنه ينوب عن الجملة، وهذا نوع من التصرف، ولا تمال إلا إذا كانت للاستفهام، أما إذا جاءت للشرط فلا تمال؛ لعدم إنابتها عن جملة[118]، وقد شبهه سيبويه في تصرفه بعَطْشَى قال:" ولكنهم يميلون في أنَّى؛ لأن أنَّى تكون مثل: أَيْنَ، وأَيْنَ كخَلْفَك، وإنما هو اسم صار ظرفا، فقرب من عَطْشَى"[119].

وقيل: لأن الألف قد صارت رابعة فيه، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء، نحو: شَتَّى، وصَرْعَى[120].

الثاني: إمالة حروف التهجي (با تا ثا)، فهي تمال وإن كانت مبنية؛ لأنها جُعلت أسماء للحروف فعوملت معاملة المتصرف[121]، وقيل لما كان يوقف عليها بالألف أميلت؛ لبيان ألفاتها كما أميلت ألف (أَفْعَى) حال الوقف، فإن كملت بالمد لم تمل[122]، وهذا الذي سمعه يونس، حيث سمع فيها الإمالة حال الوقف عليها بالألف والضم أيضا، وعدم الإمالة إن كملت بالمد، قال قطرب:" وزعم يونس أنه سمع العرب: التُّا واليُا والتُّا، وعليها قراءة الحسن(كهيعص)، وهي لغة مرغوب عنها"[123]، وقال أيضا:"وزعم يونس أنه سمع هذه التاء غير ممالة"[124].

فيظهر أن الضم أي: تفخيم الألف التي يُنحى بها نحو الواو[125] لغة ثانية، سمعها يونس، مع جواز إمالتها في حال الوقف عليها بلا همزة، ويؤكده ما قاله قطرب في موضع آخر عند تفسيره أول سورة مريم، وبعد أن ذكر قراءة الحسن:" وزعم يونس أنها لغة

)112 سيبويه، الكتاب، 119/4.

)113 ينظر، عبد العال، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، 285.

)114 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 205/5. والمرادي، توضيح المقاصد،3/ ١٥٠٢.والشاطبي، المقاصد، الشافية،8 /200. والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، 2/ 651.

)115 قطرب، معاني القرآن،378/2. ضُبطت العبارة في المتن المحقق (أَنَا وأَنَّا)، والذي يغلب عندي أنه ضبط مجانب للصواب، والصحيح ما أثبته في الأعلى، هو: أَنَّى، الاستفهامية، قاله يونس مرة ممال: أَنِّي،بالياء ومرة غير ممال: أَنَّى. وهذا مشهور في كتب اللغة والقراءات، أما ضبط المحقق فيوهم أن الإمالة تدخل على الضمير أنا، وهذا لم يقله أحد، وكذلك إمالة أَنَّا بفتح الهمزة، والذي وقفت عليه هو إمالة إنَّا بالكسر. ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 125. إضافة إلى أن قطربا أورد قبلها (مِنَّا) حكاية عن بعض عبد القيس ضبطها بالوجهين: هذه مِنِّي، يريد: مِنَّا، فكذلك الأرجح أنه ضبط أَنَّى بالوجهين، وعليه أثبتُ العبارة على ما صح عندي، مستأنسا في ذلك بما في كتاب دقائق التصريف الذي نقل كلام قطرب بأكمله في هذا الباب. ينظر: المؤدب، دقائق التصريف، 514.

)116 ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، 95.

)117 أماله حمزة والكسائي، وأبو عمرو بين اللفظين، وفتحه الباقون. ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 178/1.

)118 ينظر: الرضي، شرح الشافية، 3/27-28.

)119 سيبويه، الكتاب،4/ 135.

)120 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 178/1.

)121 ينظر: سيبويه، الكتاب، 135/4.

)122 ينظر: الرضي، شرح الشافية، 28/3.

)123 قطرب، معاني القرآن، 359/2. نُقل عن الحسن فتح الهاء، وضم الياء، وضم الهاء وفتح الياء، ينظر: ابن جني، المحتسب، 80/2.

)124 قطرب، معاني القرآن، 359/2.

)125 ينظر: ابن جني، المحتسب، 80/2.

مسموعة، يقولون: هذه التُّا والثُّا بالضم، فيقربونها من الواو، كما قربوها في الإمالة من الياء"[126]، ويظهر أيضا عدم إمالتها ممدودة لغة أخرى مع جواز إمالتها. والله أعلم.

وبعد فقد رأينا أن قطربا نقل عن يونس جواز إمالة (أَنَّى) وعدم إمالتها، كما نقل أيضا سماعه في حروف التهجي الثنائية تفخيم الألف مع إمالتها، وفي الثلاثية الإمالة وعدمها، وهي مسائل حواها كتاب سيبويه من قبل؛ لكن دون نسبة إلى يونس، كما لم أقف على من نسبها إليه غيره؛ لذلك جعلت هذا الآراء مما انفرد بذكرها قطرب.

وفي ختام هذه المسألة نلحظ أن آراء يونس كانت حاضرة في باب الإمالة، كما هي حاضرة في غيره من الأبواب، شاملة بعض مباحثها: كأسبابها، وما شذ منها، ووقوعها في الأسماء المبنية، ورأينا كذلك كيف كانت بعض آرائه موافقة لأصل القاعدة، وبعضها خارجة عنها، وعرفنا أيضا أن هذه الآراء سبق أن أشار إلى بعضها سيبويه دون نسبة إلى يونس.

الخاتمة

توصل البحث في نهايته إلى نتائج، نذكر منها:

أ- انفراد قطرب بنقل آراء ليونس لم يذكرها من سبقه وبالأخص سيبويه في باب الوقف، والإمالة، وهي:

1- جواز الوقف على غير المنون بالحركات الثلاث.
2- جواز حذف الهمز من الاسم الممدود حال الوقف، نحو: هذه حمرا.
3- جواز عدم حذف ألف ما الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر في الشعر خاصة.
4- حذف ألف ما الاستفهامية غير المجرورة، والوقف عليها بهاء السكت.
5- عدم إمالة ألف حروف التهجي الثلاثية الممدودة، نحو: هذه التاء.

ب- انفراد قطرب كذلك بنسبة آراء ليونس، ذكرت عند غيره خاصة سيبويه؛ ولكن دون نسبة إلى يونس، في باب الوقف، والإمالة، وهي:

1- الوقف على الاسم المنقوص المنون تنوين رفع وجر بحذف الياء، نحو: هذا قاضٍ.
2- حذف ياء المتكلم عند اتصالها بالفعل وقفا، نحو: أَكْرَمَنْ وأَهَانَنْ.
3- إمالة الألف إذا كانت عينا لفعل ثلاثي يؤول إلى (فِلْتُ)، نحو: طِبْتُ: طِبْتُ.
4- إمالة الفعل(مِات)، على لغة من يقول: (مِتُّ).
5- إمالة الألف إذا كانت آخر فعل ثلاثي سواء كان أصلها واوا أو ياء.
6- إمالة الاسم الثلاثي المعتل العين بالألف وأصلها الواو، نحو: هذا مِالٌ.
7- إمالة اسم استفهام (أَنَّى).
8- إمالة حروف التهجي (با تا ثا).

ج- وقف قطرب من آراء يونس موقف المنصف المعتدل، غير المتحيز لها أو ضدها، ودليل ذلك موافقته في بعضها ومخالفته في بعضها الآخر، ومثال موافقته:

1- وافق قطرب يونس في تخصيص الوقف بالإشمام في المرفوع، دون غيره من المجرور والمنصوب.
2- وافقه في الوقف على الاسم المنقوص حال تنوينه تنوين رفع أو جر بحذف الياء، نحو: هذا قاضٍ، ووافقه أيضا في وجوب ثبوتها في لفظة (مُرِي) خاصة.
3- أجاز يونس إمالة الألف إذا كانت عينا لفعل ثلاثي يؤول إلى وزن (فِلْتُ) عند إسناده إلى تاء الفاعل، سواء كانت الألف أصلها ياء أو واوا نحو: طَابَ: ومَاتَ، وهذا ما قرره قطرب قبل ذلك.

ومثال مخالفته:

1- خالف قطرب يونس في جواز حذف الألف من (ما) الاستفهامية غير المجرورة، والوقف عليها بهاء السكت، نحو: مَهْ، وحكم عليه بالشذوذ؛ لأنه لم يعمل فيه عامل.
2- أجاز يونس إمالة الألف إمالة مطردة إذا كانت آخر فعل ثلاثي، سواء كان أصلها ياء أو واوا، نحو: قَضِى وغَزِى، واختار قطرب رأي أبي عمرو بعدم الإمالة.
3- خالف قطرب شيخه يونس في جواز إمالة الاسم الثلاثي المعتل العين بالألف وأصلها الواو، نحو:هذا مَالٌ، وحكم عليه بالقبح والشذوذ.

126) قطرب، معاني القرآن، 1275/3.

هذا، وصلى الله على نبيا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، مجد الدين، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1420 هـ.
- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
- الأشموني، أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت،1419هـ.
- الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم،1420هـ.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1405هـ.
- ابن الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق، محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ.
- البنَّاء، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م.
- التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط2، 1412هـ.
- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد عبد الله الدويش، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1428هـ.
- ابن الجزري، شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ،291/1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،1419هـ.
- الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبدالرحمن، مكتبة الرشد، الرياض.
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414 هـ.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة،1413هـ.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام، مصر، ط2، 1428هـ.
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق، عبدأ المهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ.
- ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، 1402هـ.
- الرضي، الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،1417هـ.
- ركن الدين، حسن بن محمد الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، 1425هـ.
- الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.
- الزجاجي، أبو القاسم، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ.
- الزركلي، محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم بالملايين، ط13.
- سيبويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط،3 1408هـ.
- السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني، ومحمد خفاجي، الناشر مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ.
- السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، محمد إبراهيم البنا، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1428هـ.
- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية.
- الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 1426هـ.

- عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1413هـ.
- والفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق، كاظم بحر المرجان، علم الكتب، بيروت، ط2،1419هـ.
- الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، 1410هـ.
- الفاكهي، عبدالله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ.
- الفيروزآبادى، مجد الدين، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق، محمد المصري، دار سعد الدين،1421هـ.
- قطرب، محمد بن المستنير، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، تحقيق: محمد لقريز، مكتبة الرشد، الرياض، 1441هـ.
- قطرب، محمد بن المستنير، الوقف والاستئناف في معاني القرآن. تحقيق: الشافيجي، حسن بن أحمد العثمان، دار الغواص، القاهرة، 1442هـ.
- القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،، 1408هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1992م.
- ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، 1402هـ.
- المؤدب، أبو القاسم محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشاير، دمشق، 1425هـ.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.
- ابن مجاهد، أبو بكر، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.
- المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق:
- عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، 1428هـ.
- مكي بن أبي طالب، أبو محمد، التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط2،1402هـ.
- مكي بن أبي طالب، أبو محمد، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417هـ.
- نصار، حسين، يونس بن حبيب، دار الكتاب العربي، 1968م.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب،1422هـ.
- اليغموري، أبو المحاسن يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تحقيق: رودوف زلهايم، دار النشر فرانتس،1964م.
- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، 1406هـ.